

الى السيد وزير التربية الوطنية والتعليم الأولي والرياضة المحترم

تحت اشراف السيد رئيس مجلس النواب المحترم

الموضوع : سؤال كتابي

وضعية أطر الإدارة التربوية والمتصرفون التربويون

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته, و بعد.

خلف قراركم الصادر بتاريخ 01 يوليوز 2022 المتعلق بمباراة ولوج المراكز الجهوية لمهن التربية والتكوين، تساؤل الأطر الإدارية المتدربة بالمراكز الجهوية للمملكة فوج 2023/2022، إذ أنه أغفل ذكر الدرجة التي سيتم ترتيب خريجي هذا السلك، مخالفا المادة 04 من المرسوم 2.11.621 المتعلق بتحديد شروط وكيفية تنظيم المباريات في المناصب العمومية، وخاصة وأن ولوج هذا السلك لسنة 2022 خضع لشروط جد إستثنائية، الشيء الذي يفسح المجال لتطبيق المادة 115 مكررة من النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة والمنظم بالمرسوم 2.02.854.

ونود التأكيد على أن الدرجة الممتازة في الدرجة التي ينبغي أن تلجها فئة طلبة الإدارة التربوية عند تخرجهم:

حيث من الجانب القانوني:

1. ولوج السلك خضع لشروط استثنائية أطرته نصوص قانونية أغفلت الدرجة المتبارى في شأنها.

2. خرق المبدأ المكتسب المكرس في اتفاق 14 يناير 2023 الذي منح الدرجة الممتازة لنفس الفئة المماثلة للفئة التي تتابع تكوينها بالمراكز بنفس الشروط المعمول بها في النظام الأساسي العام.

3. خرق مبدأ الأمن القانوني الوظيفي من خلال عدم استقرار التشريعات الوظيفية، حيث إن هذه الفئة لم يكن لها علم مسبق بفتح خارج الدرجة لفئة مماثلة لها.

4. عرفت المادة 115 مكررة من النظام الأساسي الخاص بموظفي الوزارة تعديلات وتأويلات كثيرة.

أما من الناحية الاعتبارية، فإن هذه الفئة ستتحمل أدوارا جسيمة في تنزيل السياسة الإصلاحية. لذا نسائلكم السيد الوزير المحترم،

عن التدابير والإجراءات التي ستتخذونها من أجل تصحيح وضعية أطر الإدارة التربوية والمتصرفون التربويون المتدربون بمراكز التكوين، ومدى إستعدادكم للتجاوب مع ملفهم المطلي المتمثل في التخرج بالدرجة الممتازة مع الاحتفاظ بالأقدمية بها لمن ولج السلك بهذه الصفة، مع إقرار التعويض عن الإطار ومعادلة دبلوم متصرف تربوي بشهادة الماستر، وتدقيق وتحديد مهام المتصرف التربوي، والزيادة في التعويضات عن المهام مما يتناسب وحجم المسؤولية، إقرار التعويض عن التكوين مع إعادة النظر في نظام التقويم والإمتحانات مع إلغاء استيفاء المجزوءات، الإعلان عن جميع المناصب الشاغرة مع التمسك بإقرار التعيين الإقليمي للراغبين به، وإلغاء الإقرار في المنصب والحركة بين الاسلاك، فتح الحركة الإنتقالية بعد سنة واحدة بدل ثلاث سنوات، إلى جانب توفير إداري مساعد، وتوفير سكن لائق لجميع المتصرفين التربويين أو إقرار تعويض مناسب للسكن؟

وتفضلوا بقبول فائق التقدير و الاحترام

الامضاء

نور الدين الهروشي